

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٥ ابريل ٢٠٠٦

تقرير تقصى الحقائق بمجلس الشعب حول العبارة يكشف عن فساد بشع فى مرفق النقل اتهام ممدوح إسماعيل ونجمله ورئيس هيئة موانئ البحر الأحمر بالتراخي فى إنقاذ الركاب

وجود شهادات صلاحية ملصقة عليها، كما أن اسطوانات مقاومة الحريق خالية، وأجهزة الإطفاء المائي للماكينات غير موجودة.

ويؤكد التقرير أن الجرائم تزداد بعد المعلومات التي أظهرتها تسجيلات الصندوق الأسود للعبارة التي تؤكد أن بالوعات صرف المياه بجراج العبارة كانت مسدودة، وإن جراج العبارة كان به براميل زيت ومواد بتروولية كانت سببا فى تأجيج النيران.

واتهمت اللجنة فى تقريرها ممدوح إسماعيل مالك العبارة ونائبه (نجمه عمرو) بالتراخي فى إنقاذ

الركاب برغم علمهما بغرقها، وتحملهما المسئولية عن وفاة العديد منهم بسبب تأخر عمليات الإنقاذ، كما توجه الاتهام إلى رئيس هيئة موانئ البحر الأحمر ونائبه، ونائب رئيس ميناء سفاجا لتراخيهم.

وطالبت اللجنة بإبلاغ النيابة العامة عن ممالك العبارة ممدوح إسماعيل واتهامه بالتربح لأنه رئيس الشركة، وعضو مجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر، ويعتبر موظفا ومع ذلك استغل موقعه لتربح شركته.

استعرض مجلس الشعب - فى جلسة أمس برئاسة الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس - التقرير المبدئي للجنة تقصى الحقائق البرلمانية بشأن غرق العبارة «السلام ٩٨» فى مياه البحر الأحمر فى شهر فبراير الماضى، الذى وصفه رئيس المجلس بأنه أخطر تقرير يعرض على المجلس منذ إنشائه، محذرا النواب الذين لا ينصتون قائلا: «ماذا يقول الشعب عنكم؟».

وأكدت اللجنة - فى تقريرها برئاسة حمدي الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات - أن هناك

خطأ جسيما مشتركا بين الهيئة المصرية للسلامة البحرية، وشركة السلام التي تملك وتدير العبارة، وأن ظروف الحادث الأليم تشير إلى صورة بشعة من صور الفساد فى مرفق النقل الذى يتعلق بأرواح المواطنين.

لقد فجر التقرير مفاجآت مخزية، فالعبارة كانت تحمل أكثر من ضعف عدد الركاب الذى تسمح به سعتها، حيث صدرت للعبارة شهادة من التفتيش البحرى بحمل ٢٧٩٠ راكبا، فى حين أن سعتها ١١٦٨، وأن قوارب النجاة المنتهية الصلاحية برغم